طاولة مستديرة لمناقشة مشروع قانون المفقودين والمخفيين
الأسمر: محاولة لدفن ملف المعتقلين في سوريا

ب. ع.

ينظّم "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" اليوم طاولة مستديرة عن "حق المعرفة – اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً"، في اطار ما سماه المنظمون "حق المفقودين وعائلاتهم في المعرفة".
ويشارك في الندوة وزير العدل شكيب قرطباوي، والنائبان غسان مخيبر وزياد القادري ورئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي انجلينا أيخهورست وعدد من الناشطين والخبراء، الى مجموعة من المحاضرين الدوليين من أصحاب الخبرة في شؤون المفقودين والطب الشرعي والمقابر الجماعية. وتهدف الطاولة بحسب المنظمين الى التعريف بمشروع القانون سعياً الى الحض على تبنيه لتحويله صيغة تشريعية، سواء بمشروع قانون صادر عن الحكومة او باقتراح قانون صادر عن مجلس النواب. ويهتمّ مشروع القانون بعملية تحديد المقابر الجماعية وحراستها وفتحها وحقوق أفراد العائلات وتنظيم سجلات للمفقودين ضمن اطار هيئة ناظمة لهذه المهمّة.
وفي هذا الاطار، اصدر الامين العام للمركز اللبناني لحقوق الانسان وديع الأسمر الذي يشغل مركز عضو مجلس إدارة الفيديرالية الاورو-متوسطية ضد الإخفاء القسري، بياناً اعتبر فيه ان مشروع القانون المقترح لا يفي ضحايا الإخفاء ألقسري في لبنان حقهم، وخصوصاً المعتقلين في السجون السورية، واعتبر في بيان "ان المشروع بصيغته الغامضة محاولة جديدة لدفن ملف المعتقلين في السجون السورية (...)".
واوضح ان "ثمة خلطاً عن قصد بين ضحايا الإخفاء القسري والمفقودين عموماً. فالإخفاء القسري في القانون الدولي جريمة متمادية ترقى إلى تصنيف الجريمة ضد الإنسانية في بعض الحالات، بينما الفقدان يعتبر حادثة ولا يكون حالة جرمية. ودمجهم مع ضحايا الإخفاء القسري يراد منه تمييع القانون وتقليص حقوق ضحايا الإخفاء القسري". واشار الى ان تعريف المشروع للإخفاء القسري "لا يتطابق مع التعريف الدولي كما هو في القانون الدولي. كما ان مقاربة الشق الجنائي والقانوني لهذه الجريمة، تفتح الباب أمام اجتهادات ستؤدي حتماً إلى إلغاء أي إمكان للجوء الضحايا إلى القضاء لتحصيل حقهم الأول، و هو الحق في العدالة. كما سيؤدي تلقائيا إلى وقف الدعاوى العالقة أمام القضاء.
وشدد على ان "القانون المقترح لا يشير من قريب أو من بعيد الى ضحايا الإخفاء القسري في إسرائيل و في سوريا. وقد"نجح المشروع حيث فشلت أجهزة القمع اللبنانية والسورية، وقدم هدايا مجانية الى كل من يريد إسقاط هذه الجرائم في خانة المجهول". وأكد ان المشروع المقترح يساهم في تأخير مشروع إنشاء الهيئة الوطنية للإخفاء القسري الذي قدمته مجموعة من الجمعيات العاملة في هذا المجال إلى وزير العدل في حكومة الرئيس السنيورة عام ٢٠٠٩، والذي أعاد صياغته وزير العدل الحالي وأصبح في مراحله الأخيرة.